في هذا الباب قريب الى الصواب وثالثا التصور اما ان يحصل ابتداء او من مباد مترتبة اما بلا سبق شعور و طلب او بهما اما مع حركة فكرية منه اليها او بالعكس او معهما معاً او بدونها فالاقسام العقلية تسعة فان الحاصل ابتداء ينقسم بسبق الطلب و عدمه قسمين ينقسم اولهما بوجود الحركة الاولى وعدمها قسمين فحصلت ثلثة والحاصل من مباديه ينقسم بذلك قسمين ينقسم اولهما بوجود الحركتين او احديهما فقط او عدمهما معاً اربعة اقسام ثانيهما بوجود الحركة الثانية وعدمها قسمين فحصلت ستة هذا ان قلنا بان الطلب اعم من الحركة الاولى واما ان قلنا بتلازمهما فجميع الاقسام ستة والكل محتمل لا بد لدعوى نفيه عن دليل والنظري من بينها هو المقترن بالحركتين او احديهما على الخلاف في تفسير النظري فيجب اعتبار النظر في حدود المعرف واقسامه كيف لا ويرد النقض بالملزوم بالنسبة الى لازمه البين الاخص وما اشتهر من ان المطلوب يجب ان يكون مشعوراً به بوجه ما فالمراد منه ان المطلوب بالفعل من حيث هو مطلوب لامتناع طلب المجهول المطلق لا كل مجهول تحدث العلم به يمكن طلبه لانه و لا كل حاصل

بمباديه

بمباديه لجواز حصول المبادي دفعة مترتبة كما في الحدسيات بلا شعور سابق فقد بان ان مدار النظرية وجود النظر لا وجود المبادي واما حكم المحقق الهروي بان التصور بالكنه نظري مطلقا فغريب من اهل النظر بل لا لا يعتقده الا من لم يتصور طرفيه بالكنه

الرابع

ورابعا الحق ان الشعور بالمطلوب يجب ان يكون بوجه ما ولا اعم منه ولا اخص والا لم يكن هو مطلوبا بخصوصه وبعمومه بل كان المطلوب ذلك الاعم او الاخص والفهم يتميز المبادي المناسبة له عن غيرها وهذا ظاهر جدا وان خفي على اقوام

الخامس

وخامسا هل يعرف بمفرد اختلف فيه والحق ان النزاع فيه لفظي مبني على تفسير النظر بالحركة الاولى فقط او بالثانية وحدها او مع الاولى فمن البين ان التصور يقع بالمفرد كما بالمركب وما يقال من ان التعريف به بالحقيقة تعريف بالمركب منه ومن الوجه المعلوم قبل التعريف او ان المفرد المعرف به انما يكون مشتقا وهو مركب حقيقة او انه نزر خداج او ليس للصناعة والاختيار فيه مدخل كلمات ركيكة فالاول لان الوجه السابق آلة الطلب و مبداه فلا